النظرية المؤسسية في ظل المفهوم الحقيقي للشرعية

قراءة نقدية في النظرية المؤسسية

The new institutional theory in light of the true concept of legitimacy

A critical reading in the new institutional theory

وردة شناقر [1] ، امال مهاوة [2]

[1] جامعة محمد خيضر بسكرة (الجزائر)، warda.chenaker@univ-biskra.dz

[2] جامعة قاصدي مرباح ورقلة (الجزائر)، amelm115@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2021/05/25 تاريخ القبول: 2021/11/04 تاريخ النشر: 2021/11/06

الملخص

تهدف هذه الورقة إلى الإجابة على السؤال الرئيسي الذي يتمحور حول مدى فعالية استخدام النظرية المؤسسية الجديدة في تفسير الظواهر الاجتماعية وكذا الاقتصادية؟ وللإجابة عن هذه الإشكالية نتناول المنظور السوسيولوجي للنظرية المؤسسية الجديدة لديماجيووبأول وإبراز جوانب الخلل فيه من خلال توظيفه لمفهوم الشرعية. وكخلاصة تم الوصول إلى نتيجة مفادها أن تفسير النظرية المؤسسية الجديدة يوظف مفهوم يخل بالمفهوم الحقيقي للشرعية القائم على القبول والاعتراف.

الكلمات المفتاحية: نظرية مؤسسية جديدة؛ تماثل؛ مفهوم حقيقي للشرعية؛ قبول واعتراف.

Abstract:

This paper aims to answer the main question that revolves around the effectiveness of using the new institutional theory NIS in explaining social and economic phenomena. To answer this question, we tack the sociological perspective of the new institutional theory of Demaggio and Powell and highlight its flaws through his employment of the legitimacy concept. As a conclusion, we reach that the interpretation of the new institutional theory employs a concept that violates the true concept of legitimacy based on acceptance and recognition.

Keywords: new institutional theory symmetry; true concept of legitimacy; acceptance and recognition.

المؤلف المرسل: وردة شناقر، **الإيميل:** warda.chenaker@univ-biskra.dz

1. مقدمة:

تميزت العديد من البحوث والدراسات بصفة عامة والعربية بصفة خاصة بتوظيف واستخدام نظريات غربية قائمة بذاتها، في محاولة قد تكون قصدية أم لا، في خدمة البلوتوقراطية دون أي أدنى تشكيك في مصداقيتها وأسس بنائها، ورغم أن العديد من النظريات خاصة الاجتماعية والاقتصادية منها غالبا ما تكون مصداقيتها إن وجدت نسبية، الأمر الذي أدخل دائرة البحث العلمي في أزمة تنظير بالغة الشدة، فهي توظف وتستخدم دون أي تشكيك في شرعيتها.

ومما لا شك فيه أن الإرادة لتحقيق مساهمات علمية والمضي قدما نحو خدمة البحث العلمي موجودة لدى كل باحث. وفي محاول لتدارك ذلك، نتناول مثال لأحد الاختلالات التي قد تظهر في نظريات حظت نصيبها من الاستخدام وطالما اعتبرت أداة لقياس شرعية ظواهر اجتماعية واقتصادية.

إشكالية الدراسة:

تعتبر النظرية المؤسسية الجديد أحد النظريات المستخدمة بكثرة في تفسير سلوكيات التماثل بأشكاله الثلاثة (قسري، معيري ومحاكاة) بين الوحدات الاقتصادية، حيث توضح النظرية المؤسسية الجديدة أن الوحدات الاقتصادية تتماثل بدعوى تحقيق الشرعية، لكن مفهوم الشرعية من هذا المنظور السوسيولوجي يشوبه الكثير من الغموض، الأمر الذي يطرح التساؤل حول المفهوم الحقيقي للشرعية ومعناها، ومن هنا جاءت إشكالية الدراسة كالآتي:

إلى أي مدى التماثل في السعي لاكتساب الشرعية بمختلف أنواعه (قسري، معياري، محاكاة)، يتطابق مع المفهوم الحقيقي للشرعية القائم على دافع القبول والاعتراف؟

هدف الدراسة:

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى توضيح مفهوم الشرعية من منظور النظرية المؤسسية الجديدة ومفهومها كما تناوله ويبر Wiber، الذي يعتبر أهم مؤسسي هذا المفهوم، وما العلاقة والخلل، إن وجد، بين المفهومين. وقد قسمنا الدراسة إلى المحاور التالية:

- النظرية المؤسسية الجديدة NIS
- مفهوم الشرعية
- الشرعية من المنظور السوسيولوجي للنظرية NIS

2.مفهوم الشرعية "The legitimacy"

تعددت آراء ووجهات نظر المفكرين في تناول مفهوم الشرعية، إلّا أنهم اتفقوا بأن دافع القبول والاعتراف أساس تحقيق الشرعية. وقد صنف "فرنك"(Franck1988)هؤلاء إلى مجموعتين: تضم المجموعة الأولى وجهة نظر (Weber 1978) وتعرف بمفهوم "Weberian للشرعية"، في حين يترأس الثانية وجهة نظر (Habermas 1973) وتعرف بمفهوم "Habermasian للشرعية".

1.2 مفهومWeberian للشرعية

يعرف ماكس فيبر Weber الشرعية بأنها عقيدة (اعتقاد)، الذي يمتلكه الأفراد، حول مدى أحقية قاعدة أو شخص في الحكم، بالمقابل، يُلزم هذا الحق الاستعداد للطاعة والامتثال من طرف الغير. وقد تناول "Weber" هذا المفهوم عند وصفه لظاهرة الهيمنة باعتبارها أحد أشكال العلاقات الاجتماعية، ففي حين يعرف ماكس فيبر الهيمنة على أنها علاقة قيادة وطاعة بين المهيمِن والمهيمَن عليه، يعرِّف الشرعية بأنها إيمان (اعتقاد) المهيمَن عليه بمشروعية المهيمِن لامتلاكه خصائص معينة تمثل مصدر قوته "قوة المهيمِن"(Weber, 1978, p. 12) دون وصف أو تحديد لهذه الخصائص. وهذا الاعتقاد يُستمد من واحد أو أكثر من المصادر الثلاثة التالية: الهيمنة التقليدية والهيمنة العقلانية والهيمنة الكاريزمية.

الهيمنة التقليدية: تتأسس من الاعتقاد بقداسة التقاليد القديمة والعادات المتوارثة والمحفورة في الذاكرة التي تحدد الأحقية في الهيمنة(Weber, 1978, p. 13).

–الهيمنة العقلانية (العقلانية القانونية) : تُستمد من الإيمان بأحقية القواعد القانونية في تحديد الواجبات والحقوق على أساس الكفاءة والعدالة وليس على أساس المحسوبية والقرابة.

وتكون في المجتمعات التي تقوم على التعاقد والمساواة القانونية بين أفرادها (Weber, 1978, p. 13).

–الهيمنة الملهمة (الكاريزمية) : تُستمد من إعجاب الأفراد بشخصية المهيمِن (الزعيم، القائد) إزاء فضائله البطولية والحميدة أو لقدراته على حفظ الأمن والاستقرار، وهي تقع في درجة عالية من العاطفية. التصور والاعتقاد بمشروعية مؤسسة ما، فالمؤسسة شرعية إذاً يكون للمواطنين ثقة فيها وبالتالي استحسانها وقبولها، فدافع القبول والاعتراف مبني على أساس الثقة(Weber, 1978, p. 13).

ضمن نفس السياق، نجد "سوشمان " (Suchman 1995) عالم الإجتماع والاقتصاد يعرف الشرعية، في كتابه حول النهج الاستراتيجي والمؤسسي، بأنها تصور (اعتقاد) أوافتراض أن تصرف اتكيان(شخص طبيعي أو معنوي) مرغوبة، مناسبة وملائمة في نظام اجتماعي ما(Pierre , 2012, p. 14).

انتقد عالم الاجتماع والاقتصاد والفيلسوف الألماني(Habermas1973)بشدة مفهوم Weberian للشرعية نظراً لخلطه بين الشرعية والخضوع للسلطة المهيمِنة، فهذه الأخيرة، حسب "Habermas"، تسعى لفرض القبول والامتثال دون البحث في مصادر خلق القيمة الذاتية التي تؤدي إلى الشرعية، كما أنه لا يمكن إعطاء تصور أو اعتقاد معمم للشرعية في ظل تنوع فئات المجتمع. لكن أنصار "Weber"، مثل(Salam2003)، أوضحوا بأن الخضوع للسلطة من فرض قبول واعتراف المهيمَن علية للمهيمِن بطريقة أو بأخرى، في حين يبين ماكس فيبر أن القبول والاعتراف مبني على قناعة المهيمَن عليه بالقيمة الذاتية للمهيمِن.

2.2 مفهوم Habermasian للشرعية

تناول "Habermas"(1973)مفهوم الشرعية منحيث صياغة القواعد ومحتواها، فيمكن أن تتحقق من خلال المشاركة في صياغة القواعد للتوصل إلى توافق في الآراء حول دوافع عقلانية في بناء هذه القواعد، في حين أن الآراء المتفق عليها يجب أن تُبنى على حجج وتبريرات توفر أساس منطقي لبعض وجهات النظر، كما ينبغي أن تكون قوة الحجة الوسيلة الوحيدة لقناعة وإيمان المهيمَن عليه، و الأجدر به أن يكون على استعداد لتنفيذ أي

نتائج ولو كانت ضدّ مصالحه لاعتماده على قوة الحجة في موافقة المهيمِن لآرائه، وبالتالي تحقيق الكفاءة والمساواة في توزيع المنافع(Habernas, 1990, p. 14). يورد "Habermas" الجانب الإجرائي كشرط لإضفاء الشرعية مع إهماله للجانب المؤسسي بحجة أزمة الشرعية هي أزمة الهوية التي تنجم من فقدان الثقة في المهيمِن، والذي يحدث على الرغم من أنه يزال يحتفظ بالسلطة القانونية التي يمكن من خلالها الحكم , Suchnan) .1995, p. 52)

مما سبق، نجد أن مفهومWeberian للشرعية يركز على وجود خصائص قوة يتميز بها المهيمِن تؤهله وتمنحه صفة الشرعية، في حين مفهوم Habermas يركز على الجانب الإجرائي لتأسيس الشرعية. وبين المفهومين، جاء بعض رواد الفكر المحاسبي مثل(Zimmermann2008)وآخرون، لوضع مفهوم جامع بينها ويفصل فيه بين الشرعية المؤسسية والشرعية الإجرائية(zimmer و others، 2008، صفحة 25)، ويوضح أن الهياكل التنظيمية ينبغي أن تيسِّر المساءلة والرقابة على العمليات والسلوكيات التي تنطوي عليها أنشطتها، في حين ينبغي أن تكون الإجراءات عادلة وتحقق الشفافية والمشاركة.

يقدم عمل "سوشمان "(Suchman 1995) وصف للشرعية المؤسسية الممكنة، ووضع(Esty 2006) إطار لأدوات الحوكمة التي تضفي الشرعية، أما من حيث الشرعية الإجرائية، يعتبر عمل (Richardson and Eberlein 2011)المثل الأعلى في وصفها.

3.النظرية المؤسسية الجديدة NIS

ظهرت النظرية المؤسسية الجديدة NIS في أواخر السبعينات مع أعمال (1977) Meyer et Rowan و(DiMaggio and Powell1983) ولكن ترجع أصولها إلى أواخر القرن التاسع عشر مع ظهور النظرية المؤسسية القديمة في علم الاجتماع، هذه الأخيرة لم تدمج المؤسسة باعتبارها هيكل تنظيمي بل تحليل الاقتصاد كنظام في تحول مستمر(تحليل المؤسسات الاجتماعية) مثل العمل الفردي داخل العمل الجماعي (Paul & W.powell, 2012, p. 2).

خلال العشرين عاما الأخيرة، بدأت البحوث في مجال المحاسبة التي تندرج في إطار النظرية المؤسسية الجديدة (1990Mezias،Fogarty1992)، وشمل ذلك عدة فروع في مجال المحاسبة منها: مهنة المحاسبة والخيارات المحاسبية للشركات والمنظمات المصْدِرة للمعايير المحاسبية وكان أهمها تلك البحوث التي تعالج قضايا اكتساب الهيئات المحاسبية الدولية للشرعية (Carpenter and Feroz 1992)، Covaleski 1988) (1983)(DiMaggio and Powell) (and Dirsmith وRowan Meyer (1977).

ويقصد بالمؤسسية أو المؤسساتية الجديدة النظرية التي تسعى إلى تطوير وجهة نظر حول سوسيولوجية المؤسسات، بمعنى الطريقة التي تتفاعل والطريقة التي تؤثر بها على المجتمع(Paul & W.powell, 2012, p. 3)، فباعتبار أن المؤسسات تعمل في بيئة ما مع المؤسسات الأخرى المنافسة، وهذا ما يسمى بالبيئة المؤسسية، هي تتأثر بعضها ببعض لتصبح مماثلة "متجانسة" على الرغم من أنها تتطور بطرق مختلفة 1983DiMaggio) and (Powell ، حيث تؤكد النظرية حقيقة أن المؤسسات تعتمد هياكل وإجراءات قائمة بدافع القبول والاعتراف بها باسم الشرعية في البيئة المؤسسية لا بدافع تحقيق الكفاءة الاقتصادية (Vivian L Carpenter and Ehsan H 2001). النظرية المؤسسية تفترض أن المؤسسات تعتمد هياكل وممارسات الإدارة التي تعتبر شرعية من قبل مؤسسات أخرى في مجال عملهم بغض النظر عن فائدتها الفعلية (Carpenter and Feroz 2001).الشرعية هنا هي مفهوم أساسي لفهم الديناميكية المؤسسية للنظرية المؤسسية الجديدة.

البيئة المؤسسية هي الأخرى، مفهوم أساسي لتوضيح تفسير النظرية المؤسسية الجديدة، إذ عرفها (1983DiMaggio and Powell) بأنها حقل تنظيمي معين يتميز بـ:(Paul & W.powell, 2012, p. 4)

- وجود هياكل وتحالفات تمثل أفراد (أطراف) الحقل؛
- وعي هذه الأطراف بانتمائهم لهذا الحقل؛
- زيادة التفاعلات التنظيمية بين هذه الأطراف؛

- زيادة مستوى المعلومات الواجب تجهيزها.

والمؤسسة هنا هي مفهوم عام ونسبي حسب الحقل التنظيمي المدروس، إذ يمكن أن تكون منظمة في بيئة المنظمات أو دولة في بيئة الدول، كما قد تكون شركة في بيئة الشركات. توجد بعض الإنتقادات الموجهة للنظرية المؤسسية الجديدةNIS بسبب غموضها في الفصل بين المنظمة كمؤسسة والبيئة كمؤسسة، فالعديد من روَّاد الفكر المحاسبي مثل(Peters 1992)فشلوا في إقامة تمييز واضح بين المفهومين، فضلا عن أن مفهوم المؤسسة هو متقلب ويشير إلى أشياء مختلفة (Pierre , 2012, p. 19). ومع ذلك، أنصار النظرية مثل (Scott2008)، يوضح بأن المؤسسة هي فرد (طرف) في البيئة المؤسسية ويمكن أن تكون منظمة، قاعدة أو وظيفة، تهدف إلى تطوير شيء أساسي والحفاظ عليه في النظام الاقتصادي والإجتماعي والسياسي الذي تشارك فيه بفعالية، والمفهوم هو نسبي بحسب طبيعة مجال الدراسة المراد تفسيره.

علاوة على ذلك، المنظور السوسيولوجي يسعى لتوضيح كيف أن لعوامل موجودة في البيئة المؤسسية تؤثر على المؤسسة لتعتمد هياكل وإجراءات يتم قبولها إجتماعيا وأن مثل هذه الخطوات لا تستند بالضرورة إلى الكفاءة الاقتصادية (Vivian L. Carpenter and Ehsan H. 2001). يوضح (Meyer and Rowan 1977) من جهته، أن الأساس المنطقي وراء هذه الضغوطات المؤسسية هي في المقام الأول الاعتماد المالي، هذا يعني ضمنيا، وجود طرف من أطراف البيئة المؤسسية (مؤسسة) تؤثر (تضغط) على طرف أخر مما يؤدي إلى التماثل مع ماهو موجود في البيئة المؤسسية، لذا سُميت هذه الظاهرة بظاهرة التماثل "Isomorphisme". التفسير الحالي للمنظور السوسيولوجي يميز ثلاثة أنواع للتماثل المؤسسي "الضغوطات" وهي:

التماثل القسري "L'isomorphismecoercitif": وينتج من الضغوط الرسمية وغير الرسمية، تنشأ الرسمية من المصادر التنظيمية مثل الاتفاقيات الدولية وغير الرسمية يفرضها المجتمع والعلاقات غير الرسمية، لذلك من الضروري بالقوة والإقناع والتواطؤ، التوافق مع الممارسات المستخدمة والمدَّعى بأنها تتسم بالشرعية(Pierre , 2012, p. 19). ونسبة التماثل القسري تزداد عندما تعتمد المؤسسة اعتمادا كبيرا على البيئة المؤسسية.

التماثل المعياري "L'isomorphismenormatif": وجود شبكات مهنية مبنية على أساس الخبرة والإحترافي سمح بإنشاء وانتشار سريع للمعايير المهنية التي يسعى معِّدوها لتعزيز وتبنِّي تطبيقها على أوسع نطاق ممكن، ونسبة التماثل المعياري تزداد في المجتمعات التي تعتمد على الشبكات المهنية بشكل واسع(Paul & W.powell, 2012, p. 6).

تماثل المحاكاة "L'isomorphismemimétique":تماثل المحاكاة يحدث في فترات من عدم اليقين، إذ تميل المؤسسات أيضا لتكرار القوالب الموجودة على حدود نفقاتها من الموارد، المؤسسات تميل أيضا إلى تقليد المؤسسات الأخرى التي تعتبر أكثر نجاحا أو شرعية، حيث يتم هذا في روح من التنافس على الشرعية، كما يوضح 1983DiMaggio) (and Powellأن عدم اليقين يشجع التقليد بقوة، فعندما تواجه المؤسسات حالات عدم التأكد، فإنها تميل إلى نسخ النماذج التي أثبتت نفسها في حالات مماثلة في منظمات أخرى(اللجوء إلى الشركات الاستشارية الدولية، في كثير من الأحيان، يضخم نهج المحاكاة)(Paul & W.powell, 2012, p. 6). ونسبة تماثل المحاكاة تزداد عندما تكون المؤسسة منفتحة على البيئة المؤسسية وليس بالضرورة تعتمد عليها كما هو الحال في التماثل القسري.

اعترف1983DiMaggio and Powell) (أن المؤسسات تبحث عن الشرعية والقبول الاجتماعي من المؤسسات الأخرى لأنها لا تتنافس فقط على تحقيق منافع اقتصادية، بل من أجل السلطة السياسية والشرعية المؤسسية، وكذا استعادة لياقتها الاجتماعية والاقتصادية، لذلك زعموا أن مفهوم التماثل المؤسسي هو أداة مفيدة لفهم السياسة وحقل الحياة التنظيمية الحديثة، وبالأحرى هو أداة توضح كيفية الاندماج في ثقافة الأقوى.

2.3 الشرعية من المنظور السوسيولوجي للنظرية NIS

انطلق 1983)(DiMaggio and Powellفي صياغة النظرية المؤسسية الجديدة من مفهوم Weberian للشرعية(Paul & W.powell, 2012, p. 3). وللتذكير، "ماكس فيبر" عرّف الشرعية بأنها الإيمان (الاعتقاد) بالقيمة الذاتية للمهيمِن التي تُلزم، بالمقابل،

امتثال وقبول (اعتراف) المهيمَن عليه، ومن ثَّم النظرية المؤسسية الجديدة تؤكد حقيقة أن المؤسسات تقوم باعتماد هياكل وقواعد قائمة يُتصور لها بأنها شرعية، بالإضافة إلى ذلك، يوضح "ماكس فيبر" مفهوم الشرعية في وصفه لعلاقة الهيمنة، أين يكتسب المهيمِن قيمة ذاتية بطريقة أو أخرى تؤهله، ويسعى من خلالها، لاكتساب قبول واعتراف المهيمَن عليه، لكن المنظور السوسيولوجي للنظرية المؤسسية الجديدة يؤكد أن تحقيق الشرعية هو دافع يسعى إليه المهيمَن عليه بناءً على تأثير (ضغط) البيئة المؤسسية بهدف قبول واعتراف المهيمِن بالمهيمَن عليه.

هناك مفارقة مثيرة للدهشة، كلٌ من مفهوم الشرعية والنظرية المؤسسية الجديدة يوضح أن دافع القبول والاعتراف هو أساس السعي لتحقيق الشرعية، لكن الاختلاف بين المفهومين يكمن في مصدر الحصول على القبول والاعتراف. يوضح الشكل رقم (01) الفرق بين المنظورين في تناول مفهوم الشرعية. حيث يوضح الشكل رقم (01)أن مفهوم الشرعية يأتي من سعي المهيمِن لخلق قيمة ذاتية تمكنه من حصوله على اعتراف وقبول المهيمَن عليه، في حين المنظور السيسيولوجيا للنظرية المؤسسية الجديدة يؤكد أن دافع القبول والاعتراف هو هدف يسعى للحصول عليه المهيمَن عليه من المهيمِن، الأمر الذي يدفعنا بالتفكير أن الشرعية من منظور النظرية المؤسسية الجديدة هي الخضوع للهيمنة أو مثل ما عبر عنها (Habermas 1973) في نقده لمفهوم Weberian للشرعية، الخضوع للسلطة باسم الشرعية بغض النظر عن القيمة الذاتية للمهيمِن. وصفت بعض الدراسات الحديثة مثل دراسة (Stanislav D. DobrevandAleksiosGotsopoulos 2008)الشرعية من المنظور السوسيولوجي للنظرية المؤسسية الجديدة بشرعية الفراغ "legitimacy vacuum" وحاولت توضيح كيف أن السعي نحو هذه الشرعية يقلص من فرص البقاء على قيد الحياة.

من هذا الموقف، المنظور السوسيولوجي للنظرية المؤسسية الجديدة يؤكد حقيقة أن المؤسسات، بدل أن تسعى لتحقيق معايير الكفاءة والنجاعة في ظل المنافسة الحرة لكسب خصائص قوة تأهلها للاعتراف والقبول من المجتمع، تتجه نحو اعتماد نماذج قائمة بذاتها

لهيمنة هذه الأخيرة عليها وفرض نفوذها في البيئة المؤسسية. وهكذا، الشرعية تؤدي إلى التماثل (Meyer and Scott1992)و(Deephouse 1996)

وفي هذا الشأن، يوضح (Brunsson echoed Zucker and Meyer1993)بأن الشرعية أصبحت مقابل الكفاءة، حيث ترتبط الكفاءة بالبيئة التقنية التي تشير إلى جميع معايير تحقيق الفعالية والنجاعة، في حين ترتبط الشرعية بالبيئة المؤسسية الخارجية التي تشير إلى جميع معايير القبول والاعتراف، ويضيف الباحثان أن هاتين المجموعتين من المعايير الحالية في بيئة المؤسسات كثيراً ماتتشابك مع بعضها ببعض في حين تتطور بشكل منفصل في نفس المؤسسة مما يدفع، في الكثير من الأحيان، بالمؤسسات لمحاولة تحسين الشرعية الخارجية ، بينما تحاول تبرير تصرفاتها بتحسين الكفاءة، مما يؤدي إلى نوع من اللغة المزدوجة والعديد من التناقضات واتخاذ القرارات التي قد تبدو غريبة ومشكوك فيها(Pierre , 2012, p. 17)

الشكل رقم (01): الفرق بين مفهوم الشرعية والنظرية المؤسسية الجديدة في تناول مفهوم الشرعية

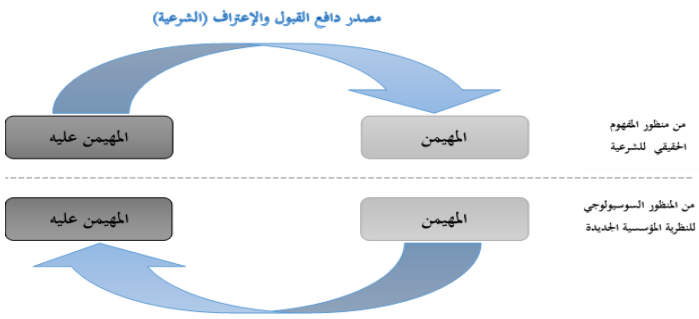

المصدر: من إعداد الباحثان بناءً على معلومات سابقة

4. تحليل النتائج:

جاءت هذه الورقة كمحاولة لقراءة نقدية في النظرية المؤسسية الجديدة، بهدف إبراز جوانب الخلل التي وجدت في طياتها بتوظيف مفهوم الشرعية، هذا المفهوم الذي اخلط المنظور السوسيولجي للنظرية المؤسسية الجديدة بين معناه الواقعي المبني على الاتجاه البلوتقراطي في مختلف ميادين الحياة الحالية ومعناه الحقيقي القائم على دافع القبول والاعتراف ومن هنا تأتي توصية الدراسة في ضرورة إجراء المزيد من الدراسات لتقييم مفهوم الشرعية من المنظور السوسيولوجي للنظرية المؤسسية لكي لا يتم استخدامها بطريقة مغالطة في تفسير الحقائق والأحداث.

6. قائمة المراجع:

1.Weber, M,**Economy and society: an outline of interpretive sociology,** University of California Press, California 1978.

2. Pierre Marc Lanteigne,**Institutional and Organizational Unconscious Theories: An Alternative Way for Explaining Challenges in Inter-Agency Cooperation,** R&D Centre for Security Science, CANADA,2012.

3. Habermas, Moral consciousness and communicative action. **Cambridge Polity Press**, Cambridge, United Kingdom, 1990.

4. Suchman, Managing legitimacy: Strategic and institutional approaches**.Academy of Management Review**, 1995.

5. Zimmermann and others. Global governance in accounting: Rebalancing public power and private commitment, **Palgrave Macmillan**, New York, 2008.

6. Paul DiMaggio et Walter W. Powell,Des organisations en quête de légitimité, **HAL**, 2012.